لقد تطرقنا في هذا البحث الى مفهوم المرفق العام المحلي ومختلف طرق تسييره ، وهي كمحاولة منا لإبراز أهم الجوانب التي يجب معرفتها ودراستها حول هذا الموضوع ، فاللجوء الى المرافق العمومية المحلية هو من أجل تنفيذ الخدمة العمومية المنوطة بها حسب القوانين و التنظيمات السارية المفعول ، وكثيرا ما تثور إشكاليات كما بينا ذلك بين الهيئات المحلية والحكومة المركزية حول طبيعة مرفق معين وبالتالي حول الجهة المختصة بتسييره والإشراف عليه ، ورغم صعوبة التمييز بين ما هو وطني من المرافق وما هو محلي فقد توصلنا إلى أن كل ما يمس وحدة البلاد وسلامتها وتوحيد ثقافتها ، يكون بالحتم مركزيا ، وأن ما هو متعلق بخدمة محلية تمس منطقة معينة فهو حتما لامركزي ، وقد أشرنا إلى أن المرافق العامة ومن أجل نجاحها و نجاعتها ، تخضع لقواعد أساسية كالمساواة والاستمرارية والتطور و التكيف ...لكن خدمات هذه المرافق العمومية على اختلافها و تنوعها بما يلبي حاجات الناس المتنوعة و المتزايدة كما ونوعا ، ومن خلال التجربة الجزائرية على غرار دول العالم الثالث و المتخلف لا تتم بالسلاسة و المرونة المطلوبة ولا تبدو منسجمة في كثير من الأحيان ، بل قد نجدها ذات آثار سلبية تظهر في الصورة الباهتة و المشوهة أحيانا لعلاقة الإدارة بالمواطن و سينعكس ذلك سلبا على مصداقية الإدارة في تسيير الشأن العام ، و إذا كانت الهيئات المحلية أحد أدوات تحقيق الرفاهية للمجتمعات المحلية فإنها توصف بأنها جيدة ورشيدة إذا كانت هذه الهيئة المحلية قادرة على إحداث التفاعل المطلوب بين مختلف التجهيزات و التشريعات و رؤساء الهيئات المحلية و الموظفين , حتى تتمكن من القيام بوظائفها المنصوص عليها في التشريعات لمحاولة الرقي بمستوى المواطن المحلي و أيضا المساعدةعلى النهوض بالتنمية المحلية للبلاد.

فللمرفق العام المحلي أهمية علمية وعملية حيوية فعالة وقد أصبح أيضا محورا للندوات العلمية المتخصصة خاصة فيما يتعلق بطرق وأساليب تسييره، للبحث عن السبل المثلى و الأنجع في إطار اقتصاديات السوق وديمقراطية الحياة السياسية فبعدما كان المرفق العام المحلي يسير مباشرة من قبل الهيئة التي قامت بإنشائه ، وبعد ذلك تم الانتقال إلى أسلوب المؤسسة العامة كأسلوب أحدث ، تم تحديث طرق و أساليب تسيير المرفق العام المحلي وذلك بالانتقال الى فكرة تفويض المرفق العام المحلي كأحسن طريقة لتقديم أفضل الخدمات

للمواطنين وقد أعتمد أسلوب الامتياز و الإيجار كأفضل الطرق لتفويض تسيير المرافق العمومية المحلية ويظهر ذلك خصوصا من خلال التعليمة الوزارية رقم **842/3,94 المتعلقة بامتياز المرافق العمومية المحلية و تأجيرها** ، إلا أنها أعطت نظاما قانونيا كاملا حول الامتياز أما الإيجار فقد تم الإشارة إليه فقط ، إذن باعتبار أن الجماعات المحلية جزء لا يتجزأ من الدولة وهي الأقرب للمواطن ، وهي تلعب دورا رئيسيا في مختلف الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية ، وعليه فإن القيام بهذه المهام يتوجب توفير جميع الوسائل الضرورية بغية الوصول إلى وحدات حكم محلي مناسبة لأداء معظم المرافق والخدمات في نطاقها ، فالسياسيون يرون ضرورة تحسين نوعية المرافق العامة وذلك بتحسين وتحديث الجهاز الإداري ، وإعطاء مدلول جديد للمرفق العام ، وذلك نظرا لما للمرفق العام المحلي من دور في إنعاش البناء الديمقراطي الذي يجسد الوظيفة الاجتماعية للقانون اتجاه الجمهور العريض المنتفع من خدمات المرفق ، وبلوغ هذا الهدف الاستراتيجي يقتضي اتخاذ تدابير مناسب وبعد كل ذلك التفصيل و التحليل قد خلصنا الى النتائج التالية :

ان المرفق العام لا يمكن ان يضمن سيره الا بإدارته من طرف شخص اداري بالمعنى الدقيق وينصرف في ادارته للمرفق باعتباره سلطة عامة.

ان للتمييز بين المرافق المحلية و المرافق الوطنية فائدته خاصة فيما يتعلق بالمسؤولية عن الافعال الضارة ، فإذا كان المتسبب في المسؤولية مرفقا عاما وطنيا فان المسؤولية تنصب على عاتق السلطات المركزية أي الدولة ، اما اذا كان المتسبب مرفق محلي فإن المسؤولية تتحملها السلطات المحلية.

ان انشاء و الغاء المرفق العام المحلي يكون سلطة تقديرية للشخص المعنوي العام وذلك بموجب قرار من المجالس التابعة لها اذا كان هذا الحق مخول لها قانونا مع اشتراط وجود المصلحة المحلية المرجى تحقيقها من انشاء هذا المرفق.

و انه بعدما كان المرفق العام المحلي يسير مباشرة من قبل الهيئة التي قامت بإنشائه كأصل عام ، و بعد ذلك تم الانتقال إلى أسلوب المؤسسة العامة كأسلوب أحدث ، تم الانتقال الى فكرة تفويض المرفق العام المحلي كأحسن طريقة لتقديم أفضل الخدمات للمواطنين وقد أعتمد

أسلوب الامتياز و الإيجار كأفضل الطرق لتفويض تسيير المرافق العمومية المحلية.

لكن ما هو واقع أن هناك اختلالات ناجمة عن السلوكات الفردية أو المتعلقة بالمرفق العمومي نفسه ، تلك السلوكات المتذبذبة و الفاسدة ذات الترددات المتكررة التي يتلبس بها المرفق العام وفي قطاعات عمومية شتى (كالصحة والمواصلات و الاتصالات ...إلخ) إهمالا و تسيبا ومماطلة ، التي من شأنها أن تطعن في مصداقية الإدارة ، وربما هيئة الدولة ، وقد تؤدي الى نفور المرتفقين الذين يدب في نفوسهم اليأس و القنوط ، ومن مظاهر الاختلالات التي قد تواجه المواطن الراغب في الاستفادة من الخدمة العمومية :الإضرابات ، المماطلة و التسويف ، البطء وتعقد الإجراءات ، مظاهر التمييز واللامساواة ، ظاهرة تعاطي الرشوة ، التعسف المرتبط بالسلطة العمومية، ظاهرة الانضباط وتكرار الغيابات .

فالتغيير الذي حدث في جميع المجتمعات وتغير مفهوم الدولة ووظائفها أدى الى إعادة النظر في الدور الذي تقوم به كل من الحكومات الوطنية و الوحدات المحلية في الجزائر ، فمن أجل الرقي بالخدمة التي تقدمها المرافق العمومية المحلية وجب أن يمس التغيير العمل على تحسين أكثر للتسيير و آليات التدبير للمرافق العمومية المحلية وأن لا يبقى ذلك مجرد حبر على ورق، وهذا كله أمام المسؤوليات التي تتزايد و بوتيرة متسارعة بفعل تزايد متطلبات السكان ، فالمرفق العام هو الآلية التي تمارس عبرها الجماعات الترابية وظيفتها الاقتصادية و الاجتماعية وجب العمل إذن على اتخاذ آليات تدبيرية للرقي بمستوى الخدمة التي تقدمها هذه المرافق العمومية ك اللجوء الى تقوية مؤسسات الرقابة و المحاسبة ، ووضع ميثاق وطني لمكافحة الفساد و الوقاية من الرشوة ، محاولة حل النزاعات بين الإدارة و المرتفقين بأسلوب غير قضائي ، تلقي الشكايات و التظلمات من طرف المواطن في إطار علاقته بالمرفق.

إذن نظرا لأهمية المرافق العمومية وخاصة المحلية منها لقربها أكثر من المواطنين وجب تفطن المشرع للاختلالات التي تعرفها المرافق العمومية المحلية في التنظيم و التسيير وسن قواعد الحكامة المحلية من أجل الرقي وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين .